جامعـــة عمـــار ثليجـــي _الأغـــواط_
كليـــة الحقوق والعلوم السياسية
قســـــــم: الحقوق

الموضوع

# التجارة غير المنظمة في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون أعمال

من إعـداد الطالبتين:
- حجاج فاطمة الزهراء
- حماد أمال

تحت إشـــراف الأســـتاذ :
- أ.د سعيد سعودي

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الصفة |
|---|---|
| أ.د طويسات عائشة | رئيسا |
| د. شايفة بديعة | مناقشا |
| أ.د سعيد سعودي | مشرفا |

السنـــة الجامعيـــة: 2025 – 2026

# شكر وعرفان

قال تعالئ ﴿وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

نحمد الله تعالى حمدًا كثيراً طيباً مباركا فيه، على ما أنعم به علينا من نعم العلم والبصيرة، ونسأله أن يكتب لنا التوفيق والسداد

أما بعد، يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة، على ما بذله من جهد كريم وما قدمه من توجيهات قيمة ساهمت في إتمام هذا العمل وإخراجه في صورته الحالية

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في تقديم الدعم العلمى أو المنهجى خلال مختلف مراحل هذا البحث، وإلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بنصايحهم وتوجيهاتهم

ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا لكل من قدم يد العون، سواء من قريب أو بعيد، فبفضلهم اكتمل هذا العمل ولله الحمد

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأعانني على مواصلة مسيرتي العلمية .

أتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين، تقديراً لما قدماه لي من دعم ورعاية وتشجيع متواصل طيلة مشواري الدراسي .

وإلى أفراد عائلتي الكريمة، عرفانا بمحبتهم وصبرهم ومساندتهم الدائمة .

كما أهدي إلى كل من كان له فضل في توجيهي ومساعدتي، وإلى كل من دعمني بكلمة طيبة أو دعاء صادق .

وإلى كل أساتذتي الأفاضل الذين ساهموا في تكويني العلمي والمعرفي .

راجية أن يكون هذا العمل ثمرة جهد يستحق التقدير .

**فاطمة الزهراء**

# الإهداء

الى من كانوا النور الذي أنار دربي والسند الذي لم يتخل عني في لحظات الضعف والقوة . . . .

إلى من غرسوا في حب العلم، ومنحوني الثقة لأواصل طريقي بثبات وعزيمة . . . .

إلى عائلتي الكريمة، مصدر العطاء والرحمة، وأساس الصبر والمحبة . . . .

إلى كل من آمن بقدراتي، وساندني بكلمة طيبة أو دعاء صادق . . . . إلى كل روح جميلة كان لها أثر طيب في وصولي إلى هذه اللحظة . . . .

أهدي هذا العمل المتواضع، عربون تقدير وامتنان ومحبة .

**أمال**

# مقدمة

## مقدمة

شهد الوضع الاقتصادي الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة، لعل أبرزها تمدد التجارة غير المنظمة أو ما يصطلح عليه محلياً بالأسواق الموازية، ولم تعد هذه الظاهرة مجرد نشاط هامشي يمارسه باعة رصيف عابرون، بل تحولت إلى بنية اقتصادية موازية فرضت نفسها بقوة في الواقع اليومي للمواطن، وباتت تسيطر على جزء غير يستهان به من الكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات البنكية الرسمية، مسببةً إشكالات عميقة تمس التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

ولا يمكن فهم استدامة التجارة غير المنظمة في الجزائر دون تفكيك دوافعها؛ فهي نتاج لتداخل معقد بين الإكراهات الاجتماعية والبيروقراطية الإدارية فمن جهة تمثل هذه التجارة صمام أمان اجتماعي يوفر ملاذاً سريعاً لامتصاص معدلات البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات الجامعية، ومصدراً فورياً للدخل في ظل غياب البدائل الاستثمارية المستدامة.

ومن جهة أخرى ساهم تعقيد الإجراءات الإدارية، وصعوبة الحصول على العقار التجاري، والعبء الضريبي، في نفور شريحة واسعة من التجار من القنوات الرسمية يضاف إلى ذلك العامل الاستهلاكي فالقدرة الشرائية المحدودة لشرائح واسعة من المجتمع الجزائري تجد في هذه الأسواق ضالتها، حيث تعرض سلعاً بأسعار منخفضة نتيجة تملصها التام من التكاليف الجبائية والجمركية.

ورغم المبررات الاجتماعية المؤقتة، فإن استمرار هذا الوضع يفرض تكلفة باهظة على مستويات عدة حيث يؤدي التهرب الضريبي والجمركي الكامل في الأسواق الموازية إلى حرمان الدولة من إيرادات جبائية ضخمة، مما يقلص من قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية، وتطوير البنية التحتية، والقطاعات الحيوية كالتعليم والصحة.

كما تخلق التجارة الموازية بيئة عدائية للتجار النظاميين والمؤسسات القانونية فالتاجر الذي يدفع الضرائب، ورسوم الكراء، واشتراكات الضمان الاجتماعي، يجد نفسه في منافسة غير عادلة مع بائع يعرض نفس السلع دون أي تكاليف، مما يهدد استمرارية المؤسسات المنظمة ويدفع بعضها للهجرة نحو القطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، فإن غياب الفوترة وتتبع مسار السلع يفتح الباب واسعاً أمام المضاربة غير المشروعة والاحتكار وافتعال الأزمات، ناهيك عن خطر انتشار السلع المغشوشة والمقلدة التي تهدد الصحة العمومية في ظل غياب الرقابة النوعية وقمع الغش.

وأمام هذا الواقع، أدركت السلطات الجزائرية أن الاعتماد على المقاربة الأمنية أو الردعية وحدها، مثل إزالة الأسواق الفوضوية، لم يحقق النتائج المرجوة بشكل مستدام، بل كان يؤدي أحياناً إلى نقل الفوضى من مكان لآخر، بناءً على ذلك تم تبني استراتيجية مرنة ترتكز على الإدماج والتحفيز إلى جانب الرقابة، من خلال تسريع وتيرة رقمنة قطاع التجارة وتسهيل استخراج السجلات التجارية الإلكترونية لتقليص البيروقراطية.

كما تم تفعيل أطر قانونية مبتكرة مثل قانون المقاول الذاتي، الذي يسمح للشباب وأصحاب الأنشطة المستقلة بممارسة أعمالهم بشكل قانوني بامتيازات ضريبية منخفضة جداً مع الاستفادة من التغطية والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى محاولة استقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية نحو القنوات البنكية الرسمية عبر عصرنة وسائل الدفع الإلكتروني وتقديم صيغ صيرفة إسلامية تلائم قناعات فئات واسعة من المجتمع.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يرتبط مباشرة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، حيث تمس التجارة غير المنظمة فئات واسعة من المجتمع، وتؤثر على توازن السوق، كما تعدّ تحديًا حقيقيًا أمام جهود الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنظيم النشاط التجاري. لذلك، فإن دراسة هذه الظاهرة تساهم في تقديم

رؤية أوضح حول سبل معالجتها، سواء من خلال آليات الرقابة والضبط الإداري أو من خلال السياسات الإدماجية الحديثة مثل نظام المقاول الذاتي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة شاملة لموضوع التجارة غير المنظمة في الجزائر، من خلال الجمع بين الجانب النظري والتحليل الواقعي، بما يسمح بفهم أعمق لهذه الظاهرة واقتراح حلول فعالة للحد منها.

إن اختيار هذا الموضوع يعود إلى الحاجة لفهم السياسات العمومية المعتمدة في الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة، مثل آليات الرقابة الإدارية ونظام المقاول الذاتي، ومدى فعاليتها في إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد المنظم.

وعليه، فإن هذا الموضوع يجمع بين البعد الواقعي الميداني والأهمية العلمية النظرية، مما يجعله مجالًا خصبًا للبحث والتحليل.

وقد واجهت الدراسة جملة من الصعوبات أبرزها:

- قلة المراجع الجزائرية المتخصصة في هذا الموضوع بصفة عامة، وذلك من خلال ما هو موجود في دول الوطن العربي على غرار مصر؛
- تعقد الموضوع وتشابك عناصره بحيث يصعب حصر آثارها الاقتصادية والاجتماعية؛
- ضيق الوقت حيث يتطلب هذا النوع من المواضيع الوقت الكافي واللازم وهو المفقود في مذكرتنا.

ومن بين الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها:

- دراسة بن شهرة مداني (مذكرة ماجستير): تناولت هذه الدراسة موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث ركزت على تحليل أسبابه الاقتصادية

والاجتماعية، وبينت أن ارتفاع البطالة وضعف التنظيم الإداري من أبرز العوامل التي ساهمت في انتشاره. كما خلصت الدراسة إلى أن إدماج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي يتطلب إصلاحات هيكلية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- دراسة بن عيسى محمد (أطروحة دكتوراه) تناولت هذه الأطروحة الاقتصاد الموازي في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التجارة غير المنظمة كجزء أساسي من هذا الاقتصاد وأكد الباحث أن هذه الظاهرة تؤدي إلى خسائر جبائية كبيرة للدولة، مع تأثيرها على استقرار السوق والمنافسة.

- دراسة بوقرة عبد المجيد (مقال علمي) في مقال بعنوان التجارة الموازية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، أوضح الباحث أن التجارة غير المنظمة أصبحت تشكل منافساً غير عادل للتجارة الرسمية، كما أنها تؤثر على أسعار السوق وجودة المنتجات، مما ينعكس سلباً على المستهلك والاقتصاد على حد سواء.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- **ماهي انعكاسات التجارة غير المنظمة في الجزائر وكيف حاولت الدولة الحد منها؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي كمنهج أساسي في هذه الدراسة.

حيث يستخدم المنهج الوصفي من أجل عرض مفهوم التجارة غير المنظمة، وخصائصها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال وصف دقيق للظاهرة كما هي موجودة في الواقع، بالإضافة إلى دراسة دور نظام المقاول الذاتي في إدماج النشاط غير الرسمي ضمن الاقتصاد المنظم.

وتم الاستعانة ببعض عناصر المنهج الاستقرائي من خلال الانتقال من دراسة حالات جزئية ومعطيات واقعية إلى استخلاص نتائج عامة حول الظاهرة في الجزائر.

وعليه فإن اعتماد هذا المزيج من المناهج ساعد على الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، وتقديم تحليل علمي متوازن يجمع بين الوصف والتفسير، بما يتماشى مع أهداف الدراسة وإشكاليتها.

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين رئيسيين: حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للتجارة غير المنظمة في الجزائر من خلال التعريف بها وبيان خصائصها، ثم تحليل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لجهود الدولة في مكافحتها، من خلال دراسة الآليات الإدارية المعتمدة، ودور أجهزة الرقابة، إضافة إلى إبراز أهمية نظام المقاول الذاتي كآلية حديثة لإدماج الفاعلين في القطاع غير الرسمي.

# الفصل الأول:

## الإطار العام للتجارة الغير المنظمة في الجزائر

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الغير المنظمة في الجزائر

تعتبر التجارة غير المنظمة من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت نفسها بقوة في الجزائر خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت تشكل جزءًا مهمًا من الواقع الاقتصادي اليومي، وقد جاء انتشارها نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها التحولات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وصعوبة الولوج إلى سوق العمل الرسمي، إضافة إلى بعض التعقيدات الإدارية التي تدفع العديد من الأفراد إلى ممارسة أنشطة تجارية خارج الإطار القانوني.

وانطلاقًا من أهمية هذه الظاهرة وخطورتها في الوقت نفسه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار عام للتجارة غير المنظمة في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها، ثم تحليل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل فهم أعمق لهذه الظاهرة وتحديد أبعادها المختلفة.

## المبحث الأول: ماهية التجارة الغير المنظمة في الجزائر

تشهد الجزائر على غرار العديد من الدول النامية، انتشارًا ملحوظًا لظاهرة التجارة غير المنظمة التي أصبحت تشكل جزءًا لا يستهان به من النشاط الاقتصادي، وقد برزت هذه الظاهرة نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها التحولات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وصعوبة الولوج إلى القطاع الرسمي، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي تدفع العديد من الأفراد إلى ممارسة أنشطة تجارية خارج الأطر القانونية.

وتتميز التجارة غير المنظمة بتنوع أشكالها وامتدادها عبر مختلف القطاعات، حيث تشمل الباعة المتجولين، والأسواق الموازية، والأنشطة غير المصرح بها، مما يجعلها ظاهرة معقدة يصعب ضبطها أو القضاء عليها بشكل نهائي.

ومثلما أنها تلعب دورًا مزدوجًا، إذ توفر من جهة مصدر دخل لفئات واسعة من المجتمع، لكنها من جهة أخرى تطرح تحديات كبيرة أمام الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بالتحصيل الضريبي، وتنظيم السوق، وحماية المستهلك.

إن فهم الإطار العام للتجارة غير المنظمة في الجزائر يقتضي التطرق أولًا إلى مفهومها وتحديد خصائصها، باعتبارهما الأساس الذي يبنى عليه تحليل هذه الظاهرة. وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال دراسة مفهوم التجارة غير المنظمة وخصائصها في الجزائر.

## المطلب الأول: مفهوم التجارة الغير المنظمة في الجزائر

هي من أبرز مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وهي تشمل مختلف الأنشطة التجارية التي تمارس خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدولة دون تسجيل أو رقابة أو التزام بالواجبات الجبائية، وقد انتشرت هذه الظاهرة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، أهمها البطالة وصعوبة الولوج إلى سوق العمل الرسمي وتعقيد الإجراءات الإدارية، مما جعلها مصدر رزق لفئات واسعة من المجتمع.

رغم دورها في توفير فرص عمل وتحسين الدخل لبعض الأفراد، فإنها تترتب عنها آثار سلبية تتمثل في الخسائر الضريبية، وإضعاف المنافسة المشروعة، وغياب الحماية القانونية، الأمر الذي يجعلها ظاهرة مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وقانونية تستدعي إيجاد آليات فعالة لإدماجها تدريجيًا في الاقتصاد الرسمي.

### الفرع الاول: تعريف التجارة غير المنظمة

تعريف التجارة غير الرسمية: هناك عدة تعاريف تذكر منها[1]:

تعرف التجارة غير رسمية تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية[2]:

---

[1] كهينة رشام و أحمد جميل، تحليل العلاقة بين التجارة الغير رسمية والاقتصاد الموازي بالإشارة الى واقع التجارة غير الرسمية ي الجزئر خلال عام 2020 – مداخلة ملتقى علمي وطني حول آليات التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل ادماجها في السوق الرسمي المنعقدة بالملحقة الجامعية قصر الشلالة 22 مارس 2022، ص12.

[2] بن عيسى محمد، الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر الأسباب والآثار، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص28.

" وتطرق المشرع الجزائري للممارسات التجارية غير النزيهة من خلال القانون 04/02 المتضمن الأحكام المطبقة على المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم حيث عرفها من خلال المادة 26 منه بنصه: "تمنع كل الممارسات غير النزيهة المخالفة للأعرف التجارية النظيفة والنزيهة والتي من خلالها يتعدى عون اقتصادي على مصالح اعوان أو عدة أعوان اقتصاديين آخرين".

وعرفت أيضا بأنها: تعتبر تجارة غير رسمية كل عملية تبادل تجاري ومالي (مبادلات سلعية وخدماتية ومالية) في الفضاء الحدودي لا يشملها الجر ولا تخضع للقوانين الرسمية الناظمة للقطاع، كما لا تعظيما الجباية الضريبية أو إعفاء.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التجارة غير الرسمية تنطوي على الانشطة ذات الطابع التجاري التي لا يصرح بها القائمون عليها سواء انوا أفرادا أو مؤسسات بهدف تحقيق موارد مالية في وقت قصير دون تحمل تكاليف أيا كان نوعها [1]

**الفرع الثاني: أسباب انتشار التجارة غير المنظمة**

إن إنتشار النشاطات التجارية على أرصفة الشوارع تشكل ملاذا عملياً وحلا سهلا لفئة كبيرة من الشباب والأقل منهم سنا ومن أهم أسباب انتشار هذه التجارة مايلي:[2]

أولا: أسباب اقتصادية تمثل عدم قدرة الدولة على توفير مناصب الشغل الكافية تأثير العولمة على نوعية الأنشطة التي يمارسها الأفراد

[1] كهينة رشام و أحمد جميل، مرجع سابق، ص12.

2 قدي عبد القادر، مدخل إلى الاقتصاد الغير رسمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص31.

1. تدين الأمور في القطاعات الرسمية الأمر الذي يقف عائقا امام تلبية احتياجات الأفراد.

ثانيا: أسباب اجتماعية تمثل في :النمو الديموغرافي المتزايد[1]

1. السعي الى تلبية احتياجات الأساسية وتحسين المستوى المعيشي

2. عدم تمكين الدولة من احتواء الأوضاع وإجبار الأفراد عدم على احترام القوانين.

3. سوء الادارة وصنف التيسير وصفف التيسير والتنظيم.

ثالثا: أسباب قانونية تمثل في:

1. عدم ملائمة بعض التشريعات للواقع الاقتصادي والاجتماعي، مما يشجع على التهرب من النشاط الرسمي

2. تعقد الاجراءات القانونية والإدارية المؤسسات والحصول على التراخيص

3. كثرة القوانين واللوائح التنظيمي وصعوبة الامتثال لها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة

4. ارتفاع تكاليف التسجيل والضرائب والرسوم القانونية مما يدفع بعض الأفراد إلى العمل خارج الإطار الرسمي. [2]

[1] كهينة رشام و أحمد جميل، مرجع سابق، ص13.

[2] معسكري سمرة، إشكالية معالجة التجارة غير الرسمية في الجزائر، مداخلة ملتقى علمي وطني حول آليات التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل ادماجها في السوق الرسمي المنعقدة بالملحقة الجامعية قصر الشلالة 22 مارس 2022، ص05.

كما تميزت التجارة غير المنظمة في الجزائر بجملة من الخصائص البنيوية والوظيفية التي تعكس طبيعتها المعقدة، والتي تجعلها ظاهرة اقتصادية واجتماعية يصعب ضبطها أو إدماجها بسهولة ضمن الإطار الرسمي.[1]

وتعتبر هذه الخصائص نتيجة مباشرة لتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وإدارية، ما يجعلها تنتشر بشكل واسع داخل المجتمع الجزائري.

أولا: غياب تسجيل المؤسسة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها، القيد في السجل التجاري، القيد لدى المصالح الضريبية، ومصالح الضمان الاجتماعي، هذا من جهة بالإضافة إلى ذلك إمكانية بيع أي منتوج مهما كان شكله ولو كان مضراً بصحة الإنسان.

ثانيا: تعداد العاملين في النشاط غير الرسمي قليل، ويمكن أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر مستمر أو دائم، كما يمكن أن يقاس بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين.[2]

ثالثا: تتصف المنشأة في هذا النشاط بمحدودية رأس المال المستثمر نتيجة لمعرفتهم لخطورة استثمار الأموال بشكل كبير كونها خارج أعين الجهات الرقابية.

رابعا: هناك علاقة بين الأنشطة في السوق الرسمي وغير الرسمي، حيث تتجه المصانع إلى الاعتماد في بعض عمليات التصنيع على القطاع غير الرسمي مثلاً في شراء مواد أولية أو مواد تساعد على العملية الإنتاجية كلما أتيحت لها الفرصة في ذلك خاصة مع الأعباء الجبائية والشروط المفروضة.

---

1 بوقرة عبد المجيد، التجارة الموازية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد12، 2019، ص81.

2 معسكري سمرة، مرجع سابق، ص10.

## المطلب الثاني: مظاهر التجارة غير المنظمة في الجزائر

تتجلى ظاهرة التجارة غير الرسمية في البيئة الاقتصادية الجزائرية من خلال مجموعة من المؤشرات والمظاهر الدالة على تغلغلها ويمكن تقسيم هذه المظاهر إلى فرعين رئيسيين:

### الفرع الأول: المظاهر الهيكلية وحجم النشاط المالي للممارسات الموازية

يركز هذا الفرع على البعد الكمي، المالي، والإحصائي لانتشار الظاهرة في السوق الوطنية وتتمثل أبرز معالمها معالمه فيما يلي:[1]

#### أولا: هيمنة القطاع الموازي على التجارة المحلية

حيث تشير التقديرات الإحصائية إلى أن أكثر من 60% من إجمالي التجارة المحلية في الجزائر تتم خارج القنوات الرسمية مما يكلف الخزينة العمومية خسائر سنوية ضخمة تقدر بحوالي 25 مليار دج سنويا بحسب التقديرات.

#### ثانيا: تنامي الكتلة البشرية والأسواق الفوضوي

تفشي ظاهرة الأسواق الموازية والشرائح الناشطة فيها حيث أحصت التقارير لسنة 2012 وجود نحوه 200 ألف تاجر فوضوي ينشطون في هذا المجال من بينهم حوالي 20 ألف تاجر أجنبي يتوزعون على أكثر من 700 سوق فوضوي يعمل خارج رقابة الدولة والقنوات المعلوماتية.[2]

---

[1] معسكري سمرة، مرجع سابق، ص11-12.

[2] بوقرة عبد المجيد، مرجع سابق، ص81.

**ثالثا: ضخامة التعاملات التجارية غير المفوترة**

غياب الثقافة الضريبية والإمتناع عن الفوترة حيث بلغت قيمه المعاملات التجارية التي تمت بدون فواتير في بعض الفترات مثل سنة 2017 أرقاما ناهزت 116 مليار دينار جزائري مما يحجب الرؤية الإقتصادية عن مصالح الدولة ويحرمها من تحصيل حقوقها الضريبية.[1]

**الفرع الثاني: المظاهر السلعية واللوجستية (النوعية)**

وينصرف هذا الفرع إلى دراسة طبيعة المواد والسلع المتداولة في هذه التجارة وآليات تدفقها عبر الحدود ويظهر ذلك من خلال:

**أولا – اكتساح السلع المغشوشة والمقلدة للأسواق**

ارتباط التجارة الموازية بتدفق هائل للسلع المقلدة التي تجد ملاذا بيعيا في الأسواق الفوضوية وقد انتعشت هذه الظاهرة خاصة في فترات الوفرة المالية (2004–2014) مع تزايد الواردات وتتوزع هذه السلع بنسب مرتفعة على قطاعات حساسة مثل قطاع غيار السيارات بنسبة 50% ومستحضرات التجميل والعطور نسبته 50% والتبغ والسجائر بنسبة 60 %.

[1] معسكري سمرة، مرجع سابق، ص13.

**ثانيا: إستفحال ظاهرة التهريب عبر الحدود**

حيث تعد المنافذ الحدودية شريانا لوجيستيا لتغذية التجارة غير الرسمية مستغلة في كثير من الأحيان حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الحوار وتنعكس هذه الظاهرة في حجم المحاضر والمخالفات المسجلة من قبل مصالح الجمارك (تجاوزت 4252 مخالفة تهريب في بعض السنوات) والتي تتعدى آثارها الجانب الاقتصادي لتتقاطع مع نشاطات الجريمة المنظمة. [1]

[1] معسكري سمرة، مرجع سابق، ص13.

## المبحث الثاني: انعكاسات التجارة الغير المنظمة في الجزائر

يرتبط مفهوم التجارة غير الرسمية ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد غير الرسمي والعمل غير المنظم، وذلك على خلاف العمل المنظم الذي حددته منظمة العمل الدولية باعتباره عملاً يضمن الحرية والكرامة الإنسانية والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية والمساواة بين العمال، ويستند العمل المنظم إلى أربع ركائز أساسية هي، توفير فرص العمل، وتنمية المؤسسات، والحماية الاجتماعية واحترام حقوق العمال والحوار الاجتماعي، كما يقاس بمجموعة من المؤشرات مثل الدخل الملائم، والاستقرار الوظيفي، وساعات العمل المناسبة وظروف العمل الآمنة وكلما افتقد العمل أحد هذه المقومات أصبح أقرب إلى العمل غير الرسمي.

وقد عرّف المكتب الدولي للعمل سنة 1993 العمل غير الرسمي بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي يمارسها عمال أجراء أو غير أجراء في إطار تنظيمي وتكنولوجي محدود، بهدف توفير فرص العمل والدخل، دون الحصول على التراخيص القانونية أو الخضوع للرقابة الإدارية والجبائية، ويشمل ذلك الأنشطة غير المصرح بها لدى هيئات الضمان الاجتماعي، حيث أظهرت بعض الإحصاءات في الجزائر ارتفاع نسبة العمالة غير المصرح بها، خاصة في القطاع غير الرسمي، وهو ما يعكس اتساع حجم هذا النمط من النشاط الاقتصادي[1].

[1] ا. د سعودي سعيد، (2022). "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتجارة غير الرسمية"، ضمن: بربار نورالدين ولكحل أمين (هيئة التحرير)، أوراق الملتقى العلمي الوطني حول: آليات تنظيم التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل إدماجها في السوق الرسمي، منشورات فرقة بحث سلوك المستهلك تجاه المنتجات المحلية، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر، يوم 22 مارس، ص 104 الى ص110.

## المطلب الأول: الأثار السلبية للتجارة غير الرسمية

أضحت التجارة غير الرسمية ظاهرة تطبع اقتصاديات الدول النامية لاسيما الجزائر، وهو ما ترتب عنه الكثير من الانعكاسات السلبية، كفقدان حصيلة الضرائب، انعدام العدالة في توزيع الدخل، تشوه المعلومات الإحصائية، تشوه المحيط العمراني وكثرة الأسواق الفوضوية.[1]

### الفرع الأول: الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية

تُحدث التجارة غير الرسمية اختلالات عميقة في المنظومة الاقتصادية، حيث تؤدي إلى حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة نتيجة التهرب من دفع الضرائب والرسوم القانونية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على قدرة الدولة في تمويل مشاريع التنمية وتوفير الخدمات العمومية، كما أنها تخلق منافسة غير عادلة بين المتعاملين الاقتصاديين، إذ يتمكن التجار غير الرسميين من تسويق منتجاتهم بأسعار أقل لعدم تحملهم الأعباء الجبائية والاجتماعية التي يتحملها التجار النظاميون.[2]

#### أولا: استنزاف الموارد الجبائية للدولة

تؤدي التجارة غير الرسمية إلى حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة نتيجة التهرب من دفع الضرائب والرسوم، مما ينعكس سلباً على قدرة الدولة في تمويل المشاريع التنموية وتوفير الخدمات العمومية.[3]

---

[1] سعيد سعودي، مرجع سابق، ص104.

2 بن عمار كمال، الاقتصاد غير الرسمي وأثره الاجتماعي، الجزائر: دار هومة، 2016، ص 22.

[3] وزارة التجارة وترقية الصادرات. حصيلة نشاطات الرقابة وقمع الغش. الجزائر، 2021، متاح على الموقع الرسمي: www.commerce.gov.dz

**ثانيا: إضعاف المنافسة المشروعة**

تستفيد الأنشطة غير الرسمية من عدم تحمل الأعباء الضريبية والاجتماعية، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية غير عادلة مقارنة بالمؤسسات الرسمية الملتزمة بالقوانين والتنظيمات المعمول بها.

**ثالثا: عرقلة نمو المؤسسات الاقتصادية**

تعاني المؤسسات غير الرسمية من صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي والاستفادة من خدمات البنية التحتية والبرامج الحكومية، مما يحد من قدرتها على التوسع وتحسين إنتاجيتها.[1]

**رابعا: تشجيع تداول السلع المغشوشة والمقلدة**

يسهم انتشار التجارة غير الرسمية في توسع عمليات تسويق المنتجات المغشوشة والمقلدة، وهو ما يؤثر على جودة السلع المتداولة ويضر بالمؤسسات المنتجة الأصلية. [2]

**خامسا: تشويه المؤشرات الاقتصادية الوطنية**

[1] سعيد سعودي، مرجع سابق، ص105.

2 عبد القادر بوطالب (أكاديمي وباحث جزائري متخصص في الاقتصاد العمالي وسياسات التشغيل)، سوق العمل في الجزائر بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2019.

تتم العديد من المعاملات التجارية خارج القنوات الرسمية ودون تسجيل محاسبي، مما يؤدي إلى صعوبة تقدير الحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي ويؤثر على دقة الإحصائيات الاقتصادية الوطنية.[1]

**سادسا: إضعاف جاذبية الاستثمار**

ينتج عن توسع الاقتصاد غير الرسمي حالة من عدم الشفافية وعدم الاستقرار في السوق، وهو ما يحد من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في البيئة الاقتصادية.

**الفرع الثاني: الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية**

لا تقتصر آثار التجارة غير الرسمية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى المجال الاجتماعي، حيث تؤدي إلى هشاشة أوضاع العمال وحرمانهم من مختلف أشكال الحماية الاجتماعية والتأمينات والحقوق المهنية التي يكفلها القانون. كما أن العاملين في هذا القطاع غالبًا ما يفتقرون إلى الاستقرار الوظيفي وإلى ظروف العمل اللائقة، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والتمييز[2] .

**أولا: حرمان العمال من الحماية الاجتماعية**

يفتقد العاملون في التجارة غير الرسمية إلى التغطية الاجتماعية والتأمينات المختلفة، مما يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية[3] .

---

[1] المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك. تقارير سنوية حول جودة المنتجات. الجزائر، 2020. متاح على الموقع الرسمي: www.apoce.org.dz

[2] سعيد سعودي، نفس المرجع، ص107.

3 بوضياف عمار، النظام القانوني للنشاط التجاري في الجزائر، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص64.

**ثانيا: انتشار الهشاشة والفقر**

تتسم أغلب الأنشطة غير الرسمية بانخفاض الإنتاجية وعدم استقرار الدخل، الأمر الذي يكرس أوضاع الفقر ويضعف المستوى المعيشي للعاملين فيها .

ثالثا: **استغلال اليد العاملة**

غالباً ما يعمل الأفراد في هذا القطاع في ظروف غير ملائمة، دون عقود عمل أو ضمانات قانونية، مما يفتح المجال أمام مختلف أشكال الاستغلال المهني.

رابعا: **انتشار الفساد والرشوة**

ترتبط التجارة غير الرسمية بعدد من الممارسات غير القانونية مثل الرشوة والفساد الإداري والتهرب الضريبي، وهو ما ينعكس سلباً على منظومة القيم الاقتصادية والاجتماعية .

**خامسا: تهديد صحة وسلامة المستهلك**

يساهم تداول المنتجات غير الخاضعة للرقابة الصحية والفنية في تعريض المستهلكين لمخاطر متعددة، خاصة عند استهلاك المواد المغشوشة أو مجهولة المصدر .

**سادسا: إضعاف الثقة في المؤسسات والقوانين**

يؤدي انتشار التجارة غير الرسمية إلى ترسيخ ثقافة عدم الامتثال للقوانين والأنظمة، مما يضعف هيبة المؤسسات الرسمية ويقلل من فعالية السياسات العمومية.

## المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للتجارة غير الرسمية

على الرغم من الآثار السلبية المتعددة التي تخلّفها التجارة غير الرسمية على الاقتصاد والمجتمع، إلا أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى وجود مجموعة من الآثار الإيجابية التي تفسر استمرار انتشار هذا النشاط، خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية في سوق العمل وضعف قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعاب جميع طالبي العمل، وتظهر هذه الآثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[1].

### الفرع الأول: آثارها من الناحية الاقتصادية

تساهم التجارة غير الرسمية في توفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة مقارنة بالقطاع الرسمي، وذلك نتيجة عدم تحمل المتعاملين غير الرسميين للأعباء الضريبية والرسوم الإدارية المختلفة، مما يسمح لشريحة واسعة من المستهلكين، خاصة ذوي الدخل المحدود، بالحصول على احتياجاتهم الأساسية بأسعار تتناسب مع قدراتهم الشرائية. كما أن هذا النوع من التجارة يسهم في تنشيط الحركة التجارية وزيادة تداول السلع داخل الأسواق المحلية .

#### أولا: توفير فرص العمل والحد من البطالة

تسهم التجارة غير الرسمية في امتصاص جزء معتبر من اليد العاملة، خاصة الفئات التي يصعب اندماجها في القطاع الرسمي مثل الشباب، والعمال غير المؤهلين، والباحثين عن دخل سريع، مما يساعد نسبياً في التخفيف من حدة البطالة.

#### ثانيا: تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية

[1] سعيد سعودي، مرجع سابق، ص109 110.

تعمل التجارة غير الرسمية على زيادة حجم المبادلات التجارية داخل الأسواق المحلية، وتسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال توفير السلع والخدمات لفئات واسعة من المستهلكين[1].

**ثالثا: توفير السلع بأسعار منخفضة**

تتميز المنتجات والخدمات المتداولة في القطاع غير الرسمي بانخفاض أسعارها مقارنة بالقطاع الرسمي، نتيجة انخفاض تكاليف التشغيل والضرائب، وهو ما يجعلها في متناول أصحاب الدخل المحدود.

**رابعا: دعم المؤسسات الرسمية بصفة غير مباشرة**

ترتبط بعض الأنشطة غير الرسمية بالمؤسسات الرسمية من خلال التموين أو التعاقد من الباطن، حيث تعتمد بعض المؤسسات على القطاع غير الرسمي لتقليل التكاليف وزيادة مرونة الإنتاج.

**خامسا: المساهمة في تدوير السيولة النقدية**

يساعد انتشار المعاملات التجارية غير الرسمية في تنشيط تداول الأموال داخل الاقتصاد المحلي، مما يساهم في استمرار الحركة الاقتصادية خاصة في المناطق ذات النشاط التجاري الكثيف.

---

1 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. استراتيجية مكافحة التجارة غير الشرعية. الجزائر، 2019. متاح على الموقع الرسمي: www.interieur.gov.dz

**سادسا: تشجيع المبادرة الفردية والمشروعات الصغيرة**

يعد القطاع غير الرسمي مجالاً مفتوحاً أمام الأفراد لبدء أنشطة تجارية صغيرة دون الحاجة إلى إجراءات معقدة أو رؤوس أموال كبيرة، مما يشجع روح المبادرة والعمل الحر[1].

**الفرع الثاني: آثارها من الناحية الاجتماعية**

تؤدي التجارة غير الرسمية دورًا مهمًا في امتصاص جزء من البطالة، من خلال توفير فرص عمل لفئات واسعة من المجتمع، خاصة الشباب والعمال محدودي التأهيل الذين يصعب عليهم الاندماج في سوق العمل الرسمي، وبذلك تمثل مصدرًا للدخل بالنسبة للعديد من الأسر، مما يساعد على التخفيف من حدة الفقر وتحسين المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية[2] .

**أولا: تحسين مستوى معيشة بعض الفئات الهشة**

يوفر القطاع غير الرسمي مورداً مالياً للعديد من الأسر ذات الدخل المحدود، ويساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية في ظل صعوبة الحصول على وظائف رسمية.

[1] المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك. تقارير سنوية حول جودة المنتجات. الجزائر، 2020. متاح على الموقع الرسمي: www.apoce.org.dz

[2] سعيد سعودي، مرجع سابق، ص110.

**ثانيا: تعزيز التضامن الاجتماعي والاقتصاد المحلي**

تعتمد التجارة غير الرسمية في كثير من الأحيان على العلاقات الاجتماعية والشبكات المحلية، مما يعزز الترابط الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع في الأنشطة التجارية اليومية.

**ثالثا: تسهيل الوصول إلى السلع والخدمات**

تنتشر الأسواق غير الرسمية في مختلف الأحياء والمناطق، بما في ذلك المناطق النائية، الأمر الذي يسهل على المواطنين الحصول على احتياجاتهم اليومية بسرعة وبأسعار مناسبة[1].

**رابعا: توفير مرونة في العمل والدخل**

يتيح القطاع غير الرسمي للأفراد مرونة أكبر في اختيار أوقات العمل وطبيعته، كما يمنحهم إمكانية الجمع بين أكثر من نشاط لتحسين دخلهم.

**خامسا: اكتساب الخبرة والمهارات المهنية**

يمثل العمل في التجارة غير الرسمية مجالاً لاكتساب خبرات عملية ومهارات تجارية وحرفية، خاصة لدى الشباب الذين يفتقرون إلى فرص التكوين والتشغيل الرسمي.

[1] ا. د سعيد سعودي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتجارة غير الرسمية"، ضمن: بربار نورالدين ولكحل أمين (هيئة التحرير)، أوراق الملتقى العلمي الوطني حول: آليات تنظيم التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل إدماجها في السوق الرسمي، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون – تيارت، 22 مارس 2022، ص106.

**سادسا: الحد من بعض مظاهر التهميش الاجتماعي**

يساعد اندماج الأفراد في الأنشطة التجارية غير الرسمية على تقليل شعورهم بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمكينهم من المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحقيق دخل مستقل[1].

رغم ما قد تحققه التجارة غير الرسمية من منافع اقتصادية واجتماعية آنية، خاصة في مجال التشغيل وتوفير السلع منخفضة السعر، فإن هذه الإيجابيات تبقى محدودة مقارنة بالانعكاسات السلبية الواسعة التي تترتب عنها على المدى الطويل، مما يجعل إدماجها في الاقتصاد الرسمي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[2].

[1] بوضياف عمار، النظام القانوني للنشاط التجاري في الجزائر، دار جسور للنشر والتوزيع، 2018، ص64.

[2] بوضياف عمار، نفس المرجع، ص66.

**ملخص الفصل الاول**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن التجارة غير المنظمة في الجزائر تعدّ ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة، نشأت وتوسعت نتيجة مجموعة من العوامل المرتبطة أساسًا بالظروف الاقتصادية الصعبة، وعلى رأسها البطالة، وضعف فرص الاندماج في سوق العمل الرسمي، إضافة إلى بعض العراقيل الإدارية والتنظيمية.

وقد بيّن هذا الفصل أن هذه الظاهرة تتميز بجملة من الخصائص، أهمها غياب الإطار القانوني، وسهولة الولوج إليها، وانتشارها الواسع في مختلف المناطق، إلى جانب انخفاض تكاليفها وضعف تنظيمها. كما أنها تمثل نشاطًا مزدوج التأثير، فهي من جهة تساهم في توفير فرص دخل لفئات واسعة من المجتمع، لكنها من جهة أخرى تحدث اختلالات واضحة في الاقتصاد الوطني.

كما أظهرت دراسة انعكاساتها أن التجارة غير المنظمة تؤثر سلبًا على الإيرادات الجبائية للدولة، وتشوه المنافسة داخل السوق، وتضعف من فعالية التخطيط الاقتصادي، إضافة إلى آثارها الاجتماعية التي تمسّ تنظيم المجتمع وظروف العمل.

يمكن القول إن التجارة غير المنظمة في الجزائر ليست مجرد نشاط اقتصادي عابر، بل هي ظاهرة بنيوية تتطلب مقاربات شاملة لمعالجتها تجمع بين التنظيم، والإدماج، وتوفير البدائل القانونية المناسبة.

# الفصل الثاني:

## جهود الدولة في مكافحة التجارة الغير المنظمة في الجزائر

## الفصل الثاني: جهود الدولة في مكافحة التجارة الغير المنظمة في الجزائر

في ظل الانتشار الواسع لظاهرة التجارة غير المنظمة وما تفرزه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع، أولت الدولة الجزائرية اهتمامًا متزايدًا لمكافحتها والحد من آثارها، من خلال تبني مجموعة من السياسات والآليات التنظيمية والإدارية والاقتصادية، وقد أصبح التعامل مع هذه الظاهرة لا يقتصر على الجانب الردعي فقط، بل توسع ليشمل مقاربات إصلاحية تهدف إلى إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد المنظم.

وتتجلى جهود الدولة في هذا المجال من خلال وضع إطار قانوني ينظم النشاط التجاري، وتفعيل أجهزة الرقابة الإدارية، إلى جانب استحداث آليات حديثة تهدف إلى تشجيع الأفراد على ممارسة أنشطتهم في إطار قانوني، مثل نظام المقاول الذاتي الذي يمثل أحد أهم الحلول المعتمدة لاحتواء التجارة غير المنظمة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى إبراز مختلف الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال دراسة الآليات الإدارية المعتمدة، ثم التطرق إلى دور المقاول الذاتي كأداة حديثة للإدماج والتنظيم، بما يساهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الاقتصاد الرسمي وواقع النشاط غير المنظم.

## المبحث الأول: الآليات الإدارية لمكافحة التجارة الغير منظمة

تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة للآليات الإدارية باعتبارها من أهم الوسائل المعتمدة في تنظيم النشاط الاقتصادي ومكافحة مختلف أشكال الانحراف، وعلى رأسها التجارة غير المنظمة، فهذه الأخيرة تمثل تحديًا حقيقيًا لسلطات الضبط، نظرًا لانتشارها الواسع وتأثيرها المباشر على استقرار السوق والاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق، تسعى الدولة إلى فرض نظام إداري محكم يقوم على سنّ القوانين، وتنظيم النشاطات التجارية، وتفعيل أجهزة الرقابة والمتابعة[1].

وتتجلى فعالية هذه الآليات في قدرتها على ضبط السوق، من خلال مراقبة الفاعلين الاقتصاديين، وضمان احترام القوانين والتنظيمات، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الردعية ضد المخالفين، كما تساهم في إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الإطار القانوني، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية النظام العام.

إن دراسة الآليات الإدارية تكتسي أهمية خاصة لفهم الدور الذي تلعبه الدولة في الحد من ظاهرة التجارة غير المنظمة، وهو ما سيتم تناوله من خلال تنظيم النشاط التجاري، ودور أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحتها.

[1] بن ناصر عبد الكريم، الرقابة الإدارية ودورها في حماية الاقتصاد، دار هومة، الجزائر، 2017، ص73.

## المطلب الأول: الآليات القانونية والضبط الإداري لتنظيم النشاط التجاري

تسعى الدولة الجزائرية إلى تنظيم النشاط التجاري من خلال إرساء إطار قانوني وإداري متكامل يحدد شروط ممارسة التجارة، ويستهدف بالأساس إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد المنظم. ويشمل هذا الإطار جملة من الإجراءات والتدابير الوقائية والرقابية، أبرزها إلزامية التسجيل في السجل التجاري، والحصول على التراخيص اللازمة، واحترام القوانين المتعلقة بمراقبة الجودة وحماية المستهلك. ويُعد هذا التنظيم أداة أساسية لتحقيق الشفافية في المعاملات التجارية، وتعزيز الثقة داخل السوق، والحد من الفوضى الاقتصادية الناتجة عن الأسواق الموازية.

### الفرع الأول: القواعد والشروط الإدارية لممارسة النشاط التجاري

في هذا السياق يعتبر الضبط الإداري الاقتصادي أحد أهم الوسائل والآليات القانونية التي تعتمدها السلطات العمومية لتنظيم النشاط التجاري وتطهيره من العشوائية. حيث يشمل الضبط التجاري مجموعة من التدابير الوقائية والرقابية التي تهدف مباشرة إلى الحفاظ على النظام العام الاقتصادي واستقرار السوق.

ومن بين هذه التدابير الضبطية التنظيمية التي فرضتها الدولة نجد: [1]

#### أولا: تنظيم وتطهير الفضاءات التجارية:

عبر تخصيص أماكن محددة وقنوات رسمية لممارسة النشاط التجاري (مثل الأسواق الجوارية المنظمة)، ومنع الاستغلال غير القانوني للأرصفة والطرقات العامة التي تشكل الملاذ الأساسي للتجارة الفوضوية.

---

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات. حصيلة نشاطات الرقابة وقمع الغش. الجزائر، 2021، متاح على الموقع الرسمي: www.commerce.gov.dz

**ثانيا: تفعيل الرقابة والشرطة الإدارية:**

إضافة إلى مراقبة احترام قواعد النظافة، السلامة، والشفافية، والتي تندرج ضمن مهام السلطات المحلية وأجهزة الشرطة الإدارية، بهدف ضمان السير الحسن للنشاط التجاري وقمع الغش.

بالموازاة مع الأسلوب الردعي للضبط الإداري، أدركت الدولة أن القضاء على التجارة غير المنظمة يتطلب أيضاً مساراً تحفيزياً يسهل شروط الممارسة، بناءً على ذلك، تعمل الدولة على تبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع التجار والناشطين غير النظاميين على الاندماج الطوعي في القطاع الرسمي، وذلك من خلال تقليص عدد الوثائق المطلوبة وتطهير المعاملات من البيروقراطية، وتسريع آجال المعالجة عبر اعتماد الشباك الموحد.

وقد تم تعزيز هذه الجهود في البيئة التشريعية الجزائرية الحديثة عبر إدخال الرقمنة في المجال التجاري وتأسيس منصات إلكترونية لتسجيل الأنشطة، والتي يمثل فيها "نظام المقاول الذاتي" الذروة الإجرائية، حيث سمح للناشطين في الظل بتقنين أنشطتهم رقمياً عبر منصة إلكترونية ودون الحاجة لتعقيدات السجل التجاري الكلاسيكي أو شرط المحل التجاري، مما يحقق غاية الضبط الإداري في امتصاص التجارة الموازية بأدوات مرنة وعصرية. [1]

**الفرع الثاني: دور الإدارة في الرقابة الاقتصادية والتجارية**

إن تفعيل الآليات القانونية والضبط الإداري لتنظيم النشاط التجاري لا يستقيم إلا بوجود جهاز إداري رقابي فعال يمتلك سلطة فرض النظام العام الاقتصادي.

[1] بن ناصر، عبد الكريم، مرجع سابق، ص112.

ويتجلى دور الإدارة في هذا السياق عبر محورين أساسيين: أحدهما ردعي زجري يهدف إلى مكافحة التجاوزات، والآخر توجيهي تنظيمي يهدف إلى تأطير وتأهيل البيئة التجارية.

أولاً: الآليات الردعية والزجرية للإدارة في مواجهة الممارسات غير القانونية

تعتمد الدولة على سلطة الضبط الإداري الاقتصادي لفرض احترام القوانين والأنظمة التجارية، حيث تتدخل الإدارة (ممثلة في مصالح وزارة التجارة، وأعوان قمع الغش، ومفتشي الأسعار والمناديب المؤهلين قانوناً) لمعاينة ومكافحة شتى الممارسات التجارية غير المشروعة التي تمس باستقرار السوق ومصالح المستهلك. وتتوزع هذه الآليات الردعية على عدة مستويات:

قمع الغش والممارسات التدليسية:

تتولى الإدارة مراقبة مطابقة السلع والخدمات للمواصفات القياسية والإلزامية لحماية صحة وسلامة المستهلك، ومحاربة كل أشكال الغش التجاري، والبيع دون رخصة أو خارج الأطر القانونية المقررة.

محاربة الاحتكار والممارسات المقيدة للمنافسة:

تتدخل سلطات الضبط لمراقبة حركة السلع وفرض الشفافية في المعاملات التجارية، ومكافحة ظاهرة احتكار السلع والمضاربة غير المشروعة، والتلاعب بالأسعار (خاصة الأسعار المقننة أو المدعمة)، وضمان السير الحر والنزيه لقواعد السوق والمنافسة الشريفة.

سلطة توقيع العقوبات الإدارية والمالية:

مُنح الإدارة بموجب القوانين ذات الصلة صلاحية توقيع عقوبات إدارية فورية وتدريجية ضد المخالفين، تبدأ من الإعذارات والإنذارات، وتصل إلى فرض غرامات مالية إدارية، وصولاً إلى إجراءات أكثر صرامة مثل:[1]

- حجز السلع والبضائع: ومصادرتها في حالة عدم المطابقة أو التجارة غير المشروعة.
- الغلق الإداري للمحلات التجارية: كسلطة وقائية أو ردعية لمنع استمرار المخالفة.
- سحب السجل التجاري أو الرخص: لفترات مؤقتة أو نهائية بحسب جسامة الفعل.

المتابعة القضائية وتحريك الدعوى العمومية:

لا يقتصر دور الإدارة على التدابير الإدارية، بل يمتد إلى إعداد محاضر المعاينة الرسمية للمخالفات والجنح الاقتصادية من طرف الأعوان المؤهلين، وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة لتحريك المتابعات القضائية وتطبيق العقوبات السالبة للحرية أو الغرامات القضائية المشددة في الحالات التي تستدعي ذلك.

ويهدف هذا الجانب الردعي المتكامل إلى فرض الانضباط والامتثال داخل السوق، وحماية القدرة الشرائية للمستهلك، وضمان استقرار الاقتصاد الوطني من الهزات الناجمة عن الجشع والتلاعب.

ثانياً: التأطير الميداني والتنظيمي للنشاط التجاري وهيكلة الأسواق

[1] المديرية العامة للضرائب. النظام الجبائي للمقاول الذاتي. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mfdgi.gov.dz

إلى جانب المقاربة الردعية، تضطلع السلطات العمومية والإدارية (بما فيها الجماعات المحلية والبلديات) بدور تنظيمي بنيوي يهدف إلى تأطير النشاط التجاري ميدانياً، وتحويل الممارسات العشوائية إلى نشاطات منظمة وقانونية، وذلك من خلال التدابير التالية:[1]

إنشاء وتأهيل الفضاءات والأسواق المنظمة:

تسعى الإدارة إلى احتواء التجارة الموازية وغير النظامية عبر استيعاب الباعة غير النظاميين (الفوضويين) وإدماجهم في النسيج الاقتصادي الرسمي. ويتم ذلك من خلال بناء وتجهيز أسواق جوارية، وأسواق مغطاة، ومساحات تجارية مهيأة تتوفر فيها الشروط القانونية، والصحية، والبيئية الملائمة لممارسة الأنشطة التجارية بكرامة وأمان.

الحملات الدورية لتنظيم وهيكلة النشاط التجاري:

تقوم السلطات الإدارية بالتنسيق مع المصالح الأمنية بتنظيم حملات ميدانية دورية تهدف إلى إعادة تنظيم وعصرنة هيكلة التجارة داخل المدن والحواضر، من خلال منع احتلال الأرصفة والأماكن العمومية بشكل غير قانوني، وتحديد أوقات ومواقع معينة لممارسة بعض الأنشطة.

القضاء على مظاهر التجارة العشوائية وتحسين المظهر الحضري:

تساهم هذه التدابير الهيكلية بشكل مباشر في تقليص ظاهرة الأسواق العشوائية التي تشوه الوجه الجمالي للمدن، وتعرقل حركة المرور، وتتسبب في تراكم النفايات

[1] المديرية العامة للضرائب. النظام الجبائي للمقاول الذاتي. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mfdgi.gov.dz

وتفشي السلع مجهولة المصدر. وبالتالي، يؤدي التأطير الإداري الميداني إلى تحسين المشهد الحضري وعصرنة شروط العيش في التجمعات السكانية، وتحويل البيئة التجارية إلى بيئة آمنة للمستهلك والتاجر على حد سواء.[1]

## المطلب الثاني: دور أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة التجارة غير المنظمة

تؤدي أجهزة الرقابة الإدارية دورًا محوريًا في مكافحة التجارة غير المنظمة في الجزائر، باعتبارها الآلية التنفيذية التي تسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات في الميدان وتشمل هذه الأجهزة مصالح وزارة التجارة، وأعوان قمع الغش، والأمن الوطني، والدرك الوطني، إلى جانب الجماعات المحلية، حيث تتكامل أدوارها لضبط النشاط التجاري وحماية النظام العام الاقتصادي.

### الفرع الأول: مصالح التجارة

وتقوم هذه الأجهزة بعمليات تفتيش دورية ومفاجئة للأسواق والمحلات التجارية، بهدف مراقبة مدى احترام القوانين، والكشف عن الأنشطة غير القانونية مثل ممارسة التجارة دون سجل تجاري، أو عرض منتجات غير مطابقة للمعايير. وتسفر هذه العمليات عن اتخاذ إجراءات ردعية، كحجز السلع، وتحرير محاضر مخالفة، وإحالة المخالفين إلى الجهات القضائية المختصة، وهو ما يساهم في ردع التجاوزات والحد من انتشار التجارة غير المنظمة.[2]

---

[1] المديرية العامة للضرائب. النظام الجبائي للمقاول الذاتي. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mfdgi.gov.dz

[2] عبد القادر بوطالب (أكاديمي وباحث جزائري متخصص في الاقتصاد العمالي وسياسات التشغيل)، سوق العمل في الجزائر بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2019، ص84.

كما تلعب مصالح قمع الغش دورًا أساسيًا في حماية المستهلك، من خلال مراقبة جودة المنتجات المعروضة في السوق، والتأكد من مطابقتها للمعايير الصحية والتقنية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية، وتعتبر هذه الرقابة ضرورية للحد من المخاطر الصحية، ومحاربة ظاهرة السلع المغشوشة أو الفاسدة، مما يعزز ثقة المستهلك في السوق المنظمة.[1]

**الفرع الثاني: الجمارك والأجهزة الآمنة**

وتعتمد الدولة على التنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة لرفع فعالية التدخلات، حيث يتم تنظيم حملات مشتركة بين وزارة التجارة والأجهزة الأمنية، تستهدف الأسواق الموازية والنقاط التي تنتشر فيها التجارة غير القانونية ويساهم هذا التنسيق في توحيد الجهود وتبادل المعلومات، مما يسمح بتحقيق نتائج أكثر فعالية في الميدان.

إضافة إلى ذلك، تسعى السلطات إلى تحديث وسائل الرقابة من خلال إدخال التقنيات الحديثة، مثل استخدام الأنظمة الرقمية في تتبع الأنشطة التجارية، وتحسين آليات جمع المعلومات، وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالتجار والأنشطة الاقتصادية كما يتم العمل على تكوين الأعوان وتدريبهم بشكل مستمر لمواكبة تطور أساليب الغش والتجارة غير القانونية.[2]

ورغم هذه الجهود، تواجه أجهزة الرقابة عدة تحديات ميدانية، من أبرزها اتساع نطاق التجارة غير المنظمة، وصعوبة مراقبة جميع الأنشطة المنتشرة عبر مختلف

---

[1] عبد القادر بن يوسف (أستاذ وباحث جزائري متخصص في علوم التسيير، المقاولاتية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2020، ص67.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والبنكي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص68.

المناطق، خاصة في الأحياء الشعبية والمناطق النائية، كما يشكل نقص الموارد البشرية والمادية عائقًا أمام تحقيق رقابة شاملة، إضافة إلى تطور أساليب التحايل التي يعتمدها بعض المتعاملين للتهرب من الرقابة.

كما أن فعالية الرقابة لا ترتبط فقط بالإجراءات الردعية، بل تتطلب أيضًا مقاربة توعوية وتحسيسية، حيث تعمل بعض الهيئات على نشر ثقافة احترام القانون، وتوعية التجار والمستهلكين بمخاطر التجارة غير المنظمة، سواء من الناحية الصحية أو الاقتصادية، مما يساهم في الحد من هذه الظاهرة على المدى الطويل.

وعليه، فإن أجهزة الرقابة الإدارية تعدّ ركيزة أساسية في جهود الدولة الجزائرية لمكافحة التجارة غير المنظمة، غير أن فعاليتها تظل مرتبطة بمدى توفر الإمكانيات، وفعالية التنسيق، وتكاملها مع سياسات الإدماج والتنظيم الاقتصادي[1].

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص68.

## المبحث الثاني: المقاول الذاتي كآلية لمكافحة التجارة غير المنظمة في الجزائر

في ظل التحديات التي تفرضها التجارة غير المنظمة، اتجهت الدولة الجزائرية إلى اعتماد مقاربات حديثة لا تقتصر على الردع فقط، بل تشمل أيضًا التحفيز والإدماج، ومن أبرزها استحداث نظام المقاول الذاتي ويعدّ هذا النظام من الآليات الجديدة التي تهدف إلى استقطاب الناشطين في القطاع غير الرسمي، وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم في إطار قانوني مبسط ومرن.

ويعكس اعتماد هذا التوجه تحولًا في السياسة الاقتصادية، من منطق التضييق إلى منطق الإدماج، حيث تسعى الدولة إلى توفير بيئة مناسبة تشجع الأفراد على الانتقال من النشاط غير المنظم إلى النشاط الرسمي، من خلال تسهيلات إدارية وامتيازات جبائية واجتماعية.

كما يسهم نظام المقاول الذاتي في تعزيز روح المبادرة الفردية، وخلق فرص عمل، وتحقيق نوع من التوازن بين متطلبات التنظيم وواقع السوق، خاصة بالنسبة للفئات التي تعتمد على الأنشطة الصغيرة كمصدر رئيسي للدخل.

وعليه، فإن دراسة المقاول الذاتي كآلية لمكافحة التجارة غير المنظمة تبرز أهميته كخيار استراتيجي حديث، يسعى إلى معالجة الظاهرة من جذورها، من خلال الإدماج بدل الإقصاء، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال مفهوم هذا النظام ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

## المطلب الأول: مفهوم المقاول الذاتي

يشكل مفهوم المقاول الذاتي (Auto-entrepreneur) أحد أبرز الآليات الحديثة التي اعتمدتها الدول لتحفيز النمو الاقتصادي وتنظيم الأنشطة الموازية ويُقصد به كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطاً إنتاجياً، تجارياً، حرفياً، أو خدماتياً، خارج إطار الوظيفة العمومية والعمالة الأجرية.

ويتميز هذا الإطار القانوني بتبسيط الإجراءات الإدارية، ومنح تحفيزات ضريبية ونظام ضمان اجتماعي خاص، بهدف تشجيع المبادرة الفردية، وتسهيل ولوج الشباب وحاملي المشاريع إلى سوق العمل الرسمي بأقل التكاليف وبمرونة عالية.

### الفرع الأول: تعريف المقاول الذاتي

نظام المقاول الذاتي هو من الآليات الحديثة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بهدف إدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الاقتصاد المنظم، حيث يقصد بالمقاول الذاتي ذلك الشخص الطبيعي الذي يمارس نشاطًا اقتصاديًا بصفة فردية وبشكل قانوني، دون الحاجة إلى إنشاء شركة أو تحمل إجراءات معقدة، مع الاستفادة من نظام مبسط في التسجيل والضرائب.

- القانون رقم 22 – 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي:[1]

[1] القانون رقم 22-23 المؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1444 الموافق عام. 18 ديسمبر 2022، يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 85 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

**المادة 2:** تعرف المقاول الذاتي بأنه: كل شخص طبيعي يمارس نشاطا مربحا يدخل ضمن قائمة الأنشطة المؤهلة على ألا يتجاوز رقم أعماله السنوي حدا أقصى يحدد وفقا للتشريع الساري.

**المادة 4:** يشترط في الشخص الطبيعي الراغب في اكتساب صفة المقاول الذاتي، والتسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي ما يلي:

1. بلوغ السن القانونية للعمل؛

2. أن يكون من جنسية جزائرية ومقيم في الجزائر أو أجنبي مقيم؛

3. أن يمارس نشاطا يندرج من قائمة النشاطات المذكورة في المادة 3.

**المادة 5:** يثبت التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي بصدور بطاقة المقاول الذاتي.[1]

ويهدف هذا النظام إلى تشجيع فئة واسعة من الشباب وأصحاب الأنشطة الصغيرة، خاصة أولئك الناشطين في القطاع غير الرسمي، على تقنين أوضاعهم والانخراط في الاقتصاد الرسمي.

كما يعد وسيلة فعالة لتوسيع القاعدة الجبائية، وتحسين الشفافية الاقتصادية، وتوفير إطار قانوني يحمي النشاط الفردي.

[1] القانون رقم 22-23 المؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1444 الموافق عام. 18 ديسمبر 2022، يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 85 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

**الفرع الثاني: مميزات نظام المقاول الذاتي والأطر القانونية المنظمة لها**

يستمد نظام المقاول الذاتي أهميته من كونه بيئة قانونية مرنة تهدف إلى احتواء الأنشطة الموازية وإدماجها في الاقتصاد الرسمي. فإن المشرّع الجزائري منح هذا النظام مجموعة من المميزات الاستثنائية التي تنقسم إلى مميزات إدارية، جبائية (ضريبية)، واجتماعية، ونفصلها قانونياً كالآتي:[1]

أولاً: المميزات الإدارية والتنظيمية (تبسيط وتسييل الإجراءات)

تعتبر المرونة الإدارية الحجر الأساس لنظام المقاول الذاتي، حيث سعى المشرع إلى كسر القيود البيروقراطية التقليدية عبر الآتي:

الرقمية والتسجيل الإلكتروني عن بُعد:

يتم التسجيل بسهولة عبر منصات إلكترونية دون الحاجة لتنقلات متعددة.

يجسد هذا الأمر *الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (ANA) وتأسيس المنصة الرقمية الوطنية للمقاول الذاتي. حيث يتم إيداع الملف، معالجة الطلب، واستخراج "بطاقة المقاول الذاتي" إلكترونياً بشكل كامل وبشكل مجاني في الغالب لتسريع وتيرة الانخراط.

الإعفاء من القيد في السجل التجاري (Registre التجاري):

الشرح: لا يحتاج المقاول الذاتي لاستخراج سجل تجاري كلاسيكي، وهو ما يختصر تكاليف الرسوم، ويوفر عناء الإجراءات المعقدة المرتبطة بتأسيس الشركات.

[1] القانون رقم 22-23 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 18 ديسمبر سنة 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2022، ص 04.

نصت المادة 3 و 5 من القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي على أن بطاقة المقاول الذاتي الرقمية والملف المقيد لدى الوكالة يحل محل القيد في السجل التجاري بالنسبة لهذه الفئة.

الإعفاء من إلزامية توفير محل تجاري (عقد إيجار تجاري):[1]

من أكبر عوائق الشباب في بداية مشاريعهم هو تكلفة كراء المحلات وتوثيق العقود. في هذا النظام، يمكن للمقاول الذاتي ممارسة نشاطه من مقر سكنه الشخصي أو في مساحات عمل مشتركة (Coworking Spaces).

وفقاً للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، يُسمح للمقاول بتوطين نشاطه في مقر سكنه العائلي، ولا يمكن حجز هذا المسكن الشخصي بسبب الديون الناشئة عن ممارسة النشاط الذاتي، مما يوفر حماية قانونية لأصوله الشخصية.

ثانياً: المميزات الجبائية والضريبية (تحفيزات مالية غير مسبوقة)

لكي تنجح الدولة في مكافحة التجارة غير المنظمة وضعت ترسانة من الإغراءات الضريبية التي تجعل العمل الرسمي أقل تكلفة من العمل غير الرسمي:

الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) بمعدل رمزي:

بدلاً من إثقال كاهل المقاول الذاتي بالضرائب على الأرباح والرسوم على النشاط المهني (TAP) المقدرة سابقاً، يستفيد المقاول من ضريبة مخفضة جداً تُحسب على أساس رقم الأعمال الإجمالي (Chiffre d'affaires).

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1444 الموافق 24 ماي سنة 2023، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2023، ص 09.

بموجب قوانين المالية الأخيرة (تعديلات قانون الضرائب المباشرة)، تم تحديد نسبة الضريبة الجزافية الوحيدة للمقاول الذاتي بـ 0.5% فقط من رقم أعماله السنوي (بالنسبة للأنشطة الرقمية والخدماتية المحددة في المدونة)، وهو معدل رمزي جداً مقارنة بالشركات العادية التي تدفع نسباً تتراوح بين 19% و 26%.

الشفافية المالية وحساب بنكي مبسط:

يُلزم المقاول فقط بفتح حساب بنكي مخصص لنشاطه لتلقي أمواله وتسهيل التعاملات، مع مسك دفتر حسابات مبسط جداً يوضح المداخيل والمصاريف دون الحاجة لخبير محاسبي معتمد (Comptable).[1]

ثالثاً: المميزات الاجتماعية (نظام ضمان اجتماعي خاص)

من أهم أهداف هذا النظام هو "منح تحفيزات ضرائبية ونظام ضمان اجتماعي خاص بهدف حماية النشاط الفردي". ويتجسد ذلك في:

التغطية الصحية والتقاعد عبر الصندوق الوطني لغير الأجراء (CASNOS):

يحصل المقاول الذاتي على تغطية اجتماعية كاملة تشمل بطاقة الشفاء، تعويض الأدوية، وحساب سنوات الخدمة للاستفادة من معاش التقاعد عند السن القانوني.

تم إدراج فئة المقاول الذاتي ضمن المنتسبين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، بوضع اشتراكات دنيا وميسرة تتناسب مع

[1] المرسوم التنفيذي رقم 24-05 المؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 2 جانفي سنة 2024، الذي يحدد أحكاماً خاصة بالضمان الاجتماعي للمقاولين الذاتيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 7 جانفي 2024، ص 06.

الدخل في بداياته، مما يوفر له ولعائلته الأمان الصحي والاجتماعي الذي كان يفتقده في القطاع غير الرسمي.

رابعاً: مميزات تجارية وتنافسية (ولوج سوق العمل الرسمي)

القدرة على التعامل مع الشركات الكبرى (الفواتير):

في السابق، كانت الشركات الكبرى والمؤسسات العمومية ترفض التعامل مع "المستقلين" (Freelancers) لأنهم لا يملكون وجوداً قانونياً ولا يستطيعون تقديم فواتير رسمية. الآن، بالمقاول الذاتي، يملك المقاول معرّفاً إحصائياً (NIS) ومعرّفاً جبائياً (NIF).

يتيح القانون حكماً للمقاول الذاتي إصدار فواتير قانونية، مما يفتح أمامه أسواق المناقصات والاستشارات والتعاقد مع الشركات الوطنية والأجنبية بكل حرية وبشكل قانوني 100%.[1]

مرونة الأنشطة المتعددة والتحول المستقبلي:

يتيح النظام لطلبة الجامعات، وأصحاب البطالة، وحتى الموظفين (في حدود الأنشطة التي لا تتنافى مع وظائفهم حسب التعديلات الجديدة) تأسيس هذا النشاط، مع إمكانية تحويل هذا الكيان القانوني البسيط إلى "شركة تجارية ناشئة" (Start-up) أو "شركة ذات مسؤولية محدودة" (SARL) بكل سهولة في حال توسع النشاط وتجاوز سقف رقم الأعمال المحدد قانوناً.

[1] القانون رقم 23-22 المؤرخ في 11 جمادى الآخرة عام 1445 الموافق 24 ديسمبر سنة 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2023، المادة 16 (أو المواد المعدلة للمادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة).

خامساً: القيود القانونية الحمائية للنظام (لضمان بقائه في إطاره المتميز)

لكي لا يتم استغلال هذا النظام خارج سياقه، وضع المشرع شروطاً تضمن بقاء هذه المميزات سارية:

سقف رقم الأعمال: حدد القانون سقفاً سنوياً لرقم الأعمال (مثلاً 5 ملايين دينار جزائري أو حسب ما تحدده المراسيم التنفيذية لقوانين المالية)، وفي حال تجاوزه لثلاث سنوات متتالية، يُلزم المقاول بالتحول إلى شركة تجارية كلاسيكية.

الطبيعة الفردية: يمنع القانون المقاول الذاتي من توظيف أجراء لديه، فالنشاط يعتمد أساساً على الجهد الفردي (شخص طبيعي واحد)، وهو ما يميزه عن المؤسسات المصغرة (المؤسسة الفردية).

## المطلب الثاني: دور المقاول الذاتي في خدمة التجارة غير المنظمة

يعرف المقاول الذاتي قانوناً بأنه: "كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطاً مربحاً يندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة... ولا يتعدى رقم أعماله السنوي حداً يحدده القانون" (المادة 2 من القانون 22-23). هذا النظام جاء كبديل مرن للشركات التقليدية والالتزامات الثقيلة للسجل التجاري. [1]

### الفرع الأول: إدماج النشاطات غير الرسمية (الرسمية والتقنين)

يركز هذا الفرع على الآليات القانونية والتحفيزية التي يمتلكها نظام المقاول الذاتي لامتصاص الاقتصاد الموازي وتحويله إلى اقتصاد رسمي:

#### أولا: مرونة التأسيس الرقمي والإعفاء من السجل التجاري:

[1] القانون رقم 22 – 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2022.

إن أكبر عائق يهرب بسببه أصحاب الأنشطة غير الرسمية هو بيروقراطية الإجراءات وتكاليف المقرات. المقاول الذاتي يقدم حلاً جذرياً عبر المادة 4 التي تعفي المقاول الذاتي من القيد في السجل التجاري، والاكتفاء بالتسجيل الإلكتروني في السجل الوطني للمقاول الذاتي والحصول على بطاقة المقاول الذاتي.

العمق القانوني: ممارسة النشاط في محل الإقامة أو في فضاءات عمل مشتركة (المادة 5) يحمي الممارسين في الظل (مثل مطوري البرمجيات، صناع المحتوى، الحرفيين في المنازل) ويقنن وضعيتهم دون الحاجة لامتلاك أو كراء محلات تجارية مكلفة.

**ثانيا: نظام جمركي وضريبي تحفيزي (الامتيازات الجبائية):**

التهرب الضريبي هو المحرك الأساسي للتجارة الموازية. المقاول الذاتي يقدم "نظاماً ضريبياً مبسطاً جداً" (خاضع للضريبة الجزافية الوحيدة IFU بنسب منخفضة جداً تصل إلى 0.5% أو 1% حسب تعديلات قوانين المالية الأخيرة)، مما يجعل تكلفة القانونية أقل بكثير من مخاطر العمل في غير الرسمي.

**ثالثا: توفير المظلة الاجتماعية (الحماية من الهشاشة):**

العمال في القطاع غير المنظم يفتقرون للتقاعد والتأمين الصحي. عبر نظام المقاول الذاتي، يلزم القانون الممارس بالانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، وهو ما يحول العامل غير الرسمي من عنصر "مهمش" إلى عنصر "مؤمّن" مستقر اجتماعياً.

**الفرع الثاني: المساهمة في التنمية الاقتصادية**

تُشكل الآليات القانونية والتحفيزية التي تبنتها الدولة (مثل نظام المقاول الذاتي أو صيغ الدعم المصغرة) ركيزة أساسية في استراتيجية مكافحة التجارة غير المنظمة واحتوائها. ولا تقتصر هذه الجهود على الجانب الرقابي فحسب، بل تمتد لتلعب دوراً حيوياً ومباشراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال ثلاثة محاور رئيسية:[1]

**أولاً: تشجيع روح المبادرة والمقاولاتية وتحفيز الديناميكية الاقتصادية المحلية**

يعتبر إيجاد إطار قانوني مرن ومبسط من أهم الدوافع التي تحفز الأفراد، وبخاصة فئة الشباب وحاملي المشاريع، على ولوج عالم الاستثمار.

تخفيف الأعباء المالية والإجرائية: إن توفير صيغ قانونية تتيح بدء الأنشطة الاقتصادية دون اشتراط رأس مال ضخم أو تعقيدات بيروقراطية يُسقط الحواجز التقليدية التي كانت تدفع الشباب نحو القطاع الموازي.

تحريك العجلة الاقتصادية المحلية: يساهم هذا التسهيل في تحويل الطاقات المعطلة أو الأنشطة الهامشية إلى مشاريع مصغرة منتجة، مما يعزز من حيوية الأسواق المحلية، ويخلق فرص عمل ذاتية وجديدة، وبالتالي يقلل من نسب البطالة ويزيد من القدرة الشرائية على المستوى المحلي.

[1] المديرية العامة للضرائب. النظام الجبائي للمقاول الذاتي. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mfdgi.gov.dz

**ثانياً: الحد من الأنشطة غير القانونية وإدماج الفاعلين في المنظومة الرسمية**

ترتبط التجارة غير المنظمة بالعديد من الظواهر السلبية الاقتصادية والأمنية مثل التهريب، الغش التجاري، والتهرب الضريبي. ويأتي دور الدولة هنا من خلال استراتيجية الإدماج بدلاً من الإقصاء:[1]

**خلق بيئة رقابية آمنة:** إن إدماج الناشطين في القطاع الموازي ضمن منظومة قانونية واضحة يخضعهم لرقابة الدولة الصحية، والنوعية، والمالية، مما يحمي المستهلك من الغش والسلع المهربة ذات المصدر المجهول.

**توازن الحقوق والالتزامات:** يضمن هذا الإدماج للفاعلين الاقتصاديين حقوقاً قانونية واجتماعية (مثل التغطية الصحية والتقاعد، والقدرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات الرسمية)، وفي المقابل يحدد التزاماتهم تجاه الخزينة العمومية والمجتمع، مما يساهم في تنظيم السوق واستقرار المعاملات التجارية.

**ثالثاً: شروط نجاح السياسات العمومية وعوامل الاستدامة الاقتصادية**

رغم أهمية الأدوار الإيجابية التي تتيحها الأطر التشريعية الحديثة (كنظام المقاول الذاتي)، إلا أن نجاحها على أرض الواقع لا يظل مشروطاً بالنصوص فقط، بل يتوقف على عدة محددات جوهرية:

**درجة الوعي الاقتصادي:** يرتبط النجاح بمدى إدراك وفهم الفاعلين في القطاع غير المنظم لأهمية المزايا والتسهيلات التي يقدمها القطاع الرسمي مقارنة بالمخاطر والملاحقات القانونية في القطاع الموازي.

---

[1] المديرية العامة للضرائب. النظام الجبائي للمقاول الذاتي. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mfdgi.gov.dz

**فعالية وكفاءة السياسات العمومية:** يجب أن تتسم السياسات الحكومية بالمرونة المستمرة والاستجابة لمتطلبات السوق، من خلال تقديم تحفيزات ضريبية مستدامة، وتسهيل الحصول على التمويل، وتوفير المرافقة والتكوين للمقاولين الشباب.

**تهيئة بيئة أعمال ملائمة:** إن استدامة هذه الأنشطة تتطلب بيئة اقتصادية متكاملة تضمن الشفافية والمنافسة الشريفة، وتقلل من الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الإدارية والمالية، مما يضمن نمو هذا النوع من النشاطات وتحولها إلى رافد حقيقي ومستدام للاقتصاد الوطني.[1]

[1] عبد القادر بن يوسف (أستاذ وباحث جزائري متخصص في علوم التسيير، المقاولاتية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2020، ص36.

**ملخص الفصل الثاني:**

يتضح من خلال هذا الفصل أن الدولة الجزائرية تبذل جهودًا معتبرة لمكافحة التجارة غير المنظمة، من خلال اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الآليات الإدارية التقليدية والحلول الحديثة ذات الطابع الإصلاحي فقد تم التركيز على تنظيم النشاط التجاري وتفعيل أجهزة الرقابة الإدارية بهدف ضبط السوق ومحاربة مختلف أشكال النشاط غير القانوني، بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني والمستهلك على حد سواء.

كما أبرز الفصل أن هذه الجهود لا تقتصر على الجانب الردعي فقط، بل تمتد إلى سياسات إدماجية تهدف إلى استيعاب الفاعلين في القطاع غير الرسمي داخل الإطار القانوني، ويعدّ نظام المقاول الذاتي من أبرز هذه الآليات الحديثة، حيث يوفر بيئة مبسطة ومرنة تساعد على تقنين الأنشطة الصغيرة وتشجيع المبادرة الفردية.

ومع ذلك، فإن فعالية هذه السياسات تبقى مرتبطة بمدى وعي الفاعلين الاقتصاديين، وقدرة الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية بشكل أكبر.

بالتالي فإن مكافحة التجارة غير المنظمة تتطلب استمرار الجهود وتكاملها بين التنظيم، الرقابة، والإدماج الاقتصادي لتحقيق نتائج مستدامة.

# خاتمة

## خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت موضوع التجارة غير المنظمة في الجزائر، يتبين أن هذه الظاهرة تعدّ من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، نظرًا لانتشارها الواسع وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فقد أظهر البحث أن التجارة غير المنظمة ليست مجرد نشاط اقتصادي هامشي، بل هي جزء من الواقع الاقتصادي الذي نشأ نتيجة ظروف موضوعية، أبرزها البطالة، وصعوبة الاندماج في سوق العمل الرسمي، إضافة إلى بعض التعقيدات الإدارية والتنظيمية.

وقد توصلنا من خلال التحليل إلى أن هذه الظاهرة تحمل طابعًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تساهم في امتصاص جزء من البطالة وتوفير مصادر دخل لفئات واسعة من المجتمع، لكنها من جهة أخرى تحدث آثارًا سلبية على الاقتصاد الوطني، مثل تراجع الإيرادات الجبائية، وتشويه المنافسة، وإضعاف تنظيم السوق، إضافة إلى آثار اجتماعية تمسّ ظروف العمل وحماية المستهلك.

كما أبرزت الدراسة أن الدولة الجزائرية تبذل جهودًا معتبرة للحد من هذه الظاهرة، من خلال آليات إدارية وتنظيمية ورقابية، إلى جانب اعتماد مقاربات حديثة قائمة على الإدماج، مثل نظام المقاول الذاتي الذي يعدّ خطوة مهمة نحو تقنين الأنشطة غير الرسمية وتشجيع روح المبادرة الفردية.

ومن الناحية المنهجية، أتاحت هذه الدراسة فهمًا أعمق لطبيعة الاقتصاد غير المنظم في الجزائر، من خلال الربط بين الإطار النظري والتحليل الواقعي، مما ساعد على إبراز العلاقة بين السياسات العمومية وواقع النشاط الاقتصادي غير الرسمي، أما من الناحية المعرفية، فقد ساهمت في توضيح خصوصيات هذه الظاهرة في السياق الجزائري، وتحديد آثارها المختلفة على الدولة والمجتمع.

وفي الأخير، يمكن فتح آفاق بحثية مستقبلية حول مدى فعالية نظام المقاول الذاتي في إدماج الفاعلين الاقتصاديين غير النظاميين، ودراسة تجارب دول أخرى في معالجة الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى تحليل أعمق لدور الرقمنة في الحد من هذه الظاهرة وتحسين فعالية الرقابة الاقتصادية

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع التجارة غير المنظمة في الجزائر، يتضح أن هذه الظاهرة تمثل إحدى القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي فرضت نفسها بقوة في الواقع الجزائري، نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الهيكلية والظرفية التي ساهمت في توسعها واستمرارها عبر مختلف المراحل الاقتصادية. فالتجارة غير المنظمة لم تعد مجرد نشاط اقتصادي محدود أو مؤقت، بل أصبحت جزءًا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي، يستقطب أعدادًا كبيرة من الأفراد الذين وجدوا فيها وسيلة لتحقيق الدخل ومواجهة متطلبات الحياة اليومية في ظل محدودية فرص العمل الرسمية وصعوبة الاندماج في الاقتصاد المنظم.

وقد بينت الدراسة أن انتشار هذه الظاهرة يرتبط بعدة أسباب، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، خاصة لدى فئة الشباب، واتساع حجم القطاع غير الرسمي، إلى جانب بعض العراقيل الإدارية والتنظيمية التي قد تدفع بعض الفاعلين الاقتصاديين إلى ممارسة أنشطتهم خارج الأطر القانونية، كما ساهمت التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العقود الأخيرة، والتغيرات التي شهدها سوق العمل، في تعزيز حضور هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع.

ومن خلال تحليل مختلف أبعاد التجارة غير المنظمة، تبيّن أنها تحمل في طياتها جوانب إيجابية وأخرى سلبية. فمن جهة، تلعب دورًا مهمًا في توفير فرص العمل وتحقيق مصادر دخل لفئات واسعة من السكان، كما تساهم في تلبية بعض

احتياجات المستهلكين من السلع والخدمات بأسعار غالبًا ما تكون أقل من تلك المتداولة في السوق الرسمية ومن جهة أخرى تؤدي إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني، تتمثل أساسًا في حرمان الخزينة العمومية من موارد جبائية معتبرة، وإضعاف فعالية السياسات الاقتصادية، وخلق منافسة غير متكافئة مع المؤسسات القانونية، فضلًا عن تأثيرها على جودة المنتجات والخدمات وعلى حقوق المستهلكين والعمال على حد سواء..

كما أبرزت الدراسة أن السلطات العمومية في الجزائر أدركت حجم هذه الظاهرة وخطورتها على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فسعت إلى تبني مجموعة من الإجراءات الرامية إلى الحد منها وتنظيمها. وقد تنوعت هذه الإجراءات بين التدابير الرقابية والقانونية والتنظيمية، وبين السياسات التي تستهدف إدماج الناشطين في القطاع غير الرسمي ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية وفي هذا السياق يبرز نظام المقاول الذاتي كإحدى الآليات الحديثة التي تهدف إلى تشجيع الانتقال التدريجي نحو النشاط المنظم، من خلال توفير إطار قانوني مبسط يسمح بممارسة النشاط الاقتصادي بصورة قانونية والاستفادة من مختلف المزايا المرتبطة بذلك.

ومن الناحية العلمية، ساهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على خصوصيات التجارة غير المنظمة في الجزائر، وإبراز أسبابها وآثارها وانعكاساتها المختلفة على الاقتصاد والمجتمع. كما أتاحت الربط بين المفاهيم النظرية المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي وبين الواقع العملي الذي تعيشه الجزائر، الأمر الذي مكّن من تقديم رؤية أكثر شمولًا لفهم هذه الظاهرة وتحليلها في سياقها المحلي. وقد أكدت النتائج المتوصل إليها أن معالجة التجارة غير المنظمة لا يمكن أن تعتمد فقط على الإجراءات الردعية والرقابية، بل تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية لهذه الظاهرة.

وعليه، فإن تحقيق نتائج فعالة في مجال الحد من التجارة غير المنظمة يقتضي تعزيز مناخ الاستثمار والمبادرة الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوسيع فرص التشغيل، وتحسين آليات الرقمنة والحوكمة الاقتصادية، بما يسمح باستقطاب أكبر عدد ممكن من الفاعلين الاقتصاديين نحو القطاع الرسمي. كما أن نجاح سياسات الإدماج يتطلب بناء الثقة بين الإدارة والمواطن، وتوفير حوافز حقيقية تشجع على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم.

وفي ضوء هذه المعطيات المتشابكة، تظل التجارة غير المنظمة ظاهرة ديناميكية وحركية بامتياز، لا تزال تستدعي مزيداً من البحث المعمق والدراسات السوسيواقتصادية، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي تشهدها الجزائر والساحة الدولية على حد سواء. فلم يعد الاقتصاد الموازي محصوراً في صورته النمطية القديمة القائمة على التبادل المادي العشوائي، بل بات يطور أدواته وآليات عمله بسرعة فائقة متأثراً بالثورة الرقمية وسلاسل التوريد العابرة للحدود، مما يضع الهيئات البحثية، والمراكز الجامعية، وصناع القرار أمام حتمية مواكبة هذا التحول برؤى استشرافية دقيقة قادرة على التنبؤ بمسارات هذا القطاع ومحاصرته علمياً وتنظيمياً.

ومن هذا المنطلق، يمكن للدراسات والبحوث المستقبلية أن تتجه، وبشكل تخصصي، نحو تقييم فعالية الأطر القانونية الجديدة التي استحدثتها الدولة، وعلى رأسها نظام "المقاول الذاتي" في الجزائر بعد أن أمضى فترة من التطبيق الميداني. هذا التقييم ضروري لتحديد مدى نجاح هذا النظام في جذب الكفاءات الشابة، والمبرمجين، وصناع المحتوى، وأصحاب المهن الحرة، ورصد أي ثغرات تنظيمية أو مخاوف بيروقراطية قد تحول دون تحقيق الأهداف الكبرى المرجوة منه والمتمثلة في امتصاص "اقتصاد الظل". كما يبرز كحتمية بحثية تحليل أثر الرقمنة المتسارعة

وطفرة التجارة الإلكترونية على تطور هذا القطاع غير الرسمي؛ إذ أسهمت الفضاءات الافتراضية، ومجموعات التواصل الاجتماعي، ومنصات البيع الرقمية في ولادة "أسواق موازية رقمية عابرة للرقابة"، تتميز بمرونة تشغيلية عالية وسرعة فائقة في الإفلات من التتبع الضريبي والجمركي، مما يطرح تحديات تكنولوجية وتشريعية غير مسبوقة أمام مصالح الرقابة وقمع الغش والمنظومة البنكية.

علاوة على ذلك، ينبغي للاستراتيجيات البحثية القادمة التركيز على الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية الناجحة التي تمكنت، عبر حزم تحفيزية ذكية وإصلاحات هيكلية مرنة، من هندسة مسار آمن لإدماج الأنشطة غير المنظمة وتأطيرها قانونياً. إن نقل تلك التجارب وتكييفها مع خصوصية البيئة الاستثمارية والاجتماعية الجزائرية سيسمح بتحويل هذه الكتلة البشرية والنقدية الضخمة من عبء يستنزف مقدرات الدولة، ويعطل مؤشراتها التنموية، إلى مصدر حقيقي ومستدام للنمو الاقتصادي، ومساهم رئيسي في تنويع مصادر الدخل القومي خارج المحروقات. إن فهم هذه الظاهرة بأبعادها المستجدة، والتعامل معها كواقع يحتاج إلى الإدارة والاستيعاب وليس فقط إلى المقاومة والردع، يشكل اليوم رهانًا أساسيًا وسياديًا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي المستدام في الجزائر.

# قائمة المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أولًا: الكتب


1. بن عيسى محمد، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الأسباب والآثار، دار الخلدونية، الجزائر، 2018 .
2. قدي، عبد القادر .مدخل إلى الاقتصاد غير الرسمي .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 .
3. بن شهرة، مداني .الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر .دار هومة، الجزائر، 2012 .
4. بلعزوز، بن علي .محاضرات في الاقتصاد النقدي والبنكي .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017 .
5. بن عمار، كمال .الاقتصاد غير الرسمي وآثاره الاجتماعية .دار هومة، الجزائر، 2016 .
6. بوطالب، عبد القادر .سوق العمل في الجزائر بين الرسمي وغير الرسمي .دار الخلدونية، الجزائر، 2019 .
7. زروقي، محمد .التنمية الاجتماعية في الدول النامية .دار الفكر، عمان، 2017 .
8. بوضياف، عمار .النظام القانوني للنشاط التجاري في الجزائر .دار جسور، الجزائر، 2018 .
9. بن ناصر، عبد الكريم .الرقابة الإدارية ودورها في حماية الاقتصاد .دار هومة، الجزائر، 2017 .

10. بن يوسف، عبد القادر .المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية .دار هومة، الجزائر، 2020 .

**ثانيا: المجلات**

11. بوقرة، عبد المجيد. "التجارة الموازية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ."مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2019 .

12. د. معسكري سميرة، اشكالية معالجة التجارة غير الرسمية في الجزائر جامعة ابن خلدون، تيارت الجزائر 2020.

13. د. نورالدين بربار، أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة ابن خلدون–تيارت.

14. ط. د دليلة بوهني، طالبة دكتوراه بجامعة ابن خلدون–تيارت، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أثر التجارة غير الرسمية على تطوير المنتجات المحلية.

15. ا. د سعودي سعيد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتجارة غير الرسمية"، ضمن: بربار نورالدين ولكحل أمين (هيئة التحرير)، أوراق الملتقى العلمي الوطني حول: آليات تنظيم التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل إدماجها في السوق الرسمي، منشورات فرقة بحث سلوك المستهلك تجاه المنتجات المحلية، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر، يوم 22 مارس2022.

16. بربار نورالدين، ولكحل أمين (هيئة التحرير). (مارس 2022). أوراق الملتقى العلمي الوطني حول: آليات تنظيم التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل

إدماجها في السوق الرسمي، منشورات فرقة بحث سلوك المستهلك تجاه المنتجات المحلية، الملحقة الجامعية قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون – تيارت، الجزائر.

**ثالثا: المواقع الإلكترونية والتقارير الرسمية**

17. الديوان الوطني للإحصائيات. إحصائيات القطاع غير الرسمي في الجزائر: معطيات وإحصائيات. الجزائر، 2017. متاح على الموقع الرسمي: www.ons.dz

18. وزارة المالية الجزائرية. التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية. الجزائر، 2021. متاح على الموقع الرسمي: www.mf.gov.dz

19. وزارة التجارة وترقية الصادرات. التحول الرقمي في القطاع التجاري. الجزائر، 2022. متاح على الموقع الرسمي: www.commerce.gov.dz

20. وزارة التجارة وترقية الصادرات. حصيلة نشاطات الرقابة وقمع الغش. الجزائر، 2021. متاح على الموقع الرسمي: www.commerce.gov.dz

21. المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك. تقارير سنوية حول جودة المنتجات. الجزائر، 2020. متاح على الموقع الرسمي: www.apoce.org.dz

22. وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. استراتيجية مكافحة التجارة غير الشرعية. الجزائر، 2019. متاح على الموقع الرسمي: www.interieur.gov.dz

23. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. دليل المقاول الذاتي في الجزائر. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mekipps.gov.dz

24. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. آليات دعم المقاولين الذاتيين. الجزائر، 2023. متاح على الموقع الرسمي: www.nesda.dz

25. المديرية العامة للضرائب. النظام الجبائي للمقاول الذاتي. الجزائر، 2024. متاح على الموقع الرسمي: www.mfdgi.gov.dz

**رابعا: القوانين**

26. الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 22 – 09 المؤرخ في 05 ماي 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية العدد 32 لسنة 2022.

27. القانون رقم 18 – 09 المؤرخ في 13 يونيو 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم 09 – 03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2018.

28. القانون رقم 22 – 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2022.

29. القانون رقم 22–23 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 18 ديسمبر سنة 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، الصادرة بتاريخ 21 ديسمبر 2022.

30. المرسوم التنفيذي رقم 23–197 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1444 الموافق 24 ماي سنة 2023، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وتنظيمها

وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2023.

31. المرسوم التنفيذي رقم 24-05 المؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 2 جانفي سنة 2024، الذي يحدد أحكاماً خاصة بالضمان الاجتماعي للمقاولين الذاتيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 7 جانفي 2024.

32. القانون رقم 23-22 المؤرخ في 11 جمادى الآخرة عام 1445 الموافق 24 ديسمبر سنة 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2023، المادة 16.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| إهداء | |
| مقدمة | 1 |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الغير المنظمة في الجزائر** | |
| المبحث الأول: ماهية التجارة الغير المنظمة في الجزائر | 8 |
| المطلب الأول: مفهوم التجارة الغير المنظمة في الجزائر | 9 |
| الفرع الأول: تعريف التجارة غير المنظمة | 9 |
| الفرع الثاني: أسباب انتشار التجارة غير المنظمة | 10 |
| المطلب الثاني: مظاهر التجارة غير المنظمة في الجزائر | 13 |
| الفرع الأول: المظاهر الهيكلية وحجم النشاط المالي للممارسات الموازية | 13 |
| الفرع الثاني: المظاهر السلعية واللوجستية (النوعية) | 14 |
| المبحث الثاني: انعكاسات التجارة الغير المنظمة في الجزائر | 16 |
| المطلب الأول: الآثار السلبية للتجارة غير الرسمية | 17 |
| الفرع الأول: الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية | 17 |
| الفرع الثاني: الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية | 19 |
| المطلب الثاني: الآثار الإيجابية للتجارة غير الرسمية | 20 |
| الفرع الأول: آثارها من الناحية الاقتصادية | 20 |
| الفرع الثاني: آثارها من الناحية الاجتماعية | 23 |
| ملخص الفصل الاول | 26 |
| **الفصل الثاني: جهود الدولة في مكافحة التجارة الغير المنظمة في الجزائر** | |
| المبحث الأول: الآليات الإدارية لمكافحة التجارة الغير منظمة | 29 |
| المطلب الأول: الآليات القانونية والضبط الإداري لتنظيم النشاط التجاري | 30 |
| الفرع الأول: القواعد والشروط الإدارية لممارسة النشاط التجاري | 30 |
| الفرع الثاني: دور الادارة في الرقابة الاقتصادية والتجارية | 31 |
| المطلب الثاني: دور أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة التجارة غير المنظمة | 33 |
| الفرع الأول: مصالح التجارة | 33 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: الجمارك والأجهزة الآمنة | 34 |
| المبحث الثاني: المقاول الذاتي كآلية لمكافحة التجارة غير المنظمة في الجزائر | 36 |
| المطلب الأول: مفهوم المقاول الذاتي | 39 |
| الفرع الأول: تعريف المقاول الذاتي | 39 |
| الفرع الثاني: مميزات نظام المقاول الذاتي والأطر القانونية المنظمة لها | 41 |
| المطلب الثاني: دور المقاول الذاتي في خدمة التجارة غير المنظمة | 45 |
| الفرع الأول: ادماج النشاطات غير الرسمية | 45 |
| الفرع الثاني: المساهمة في التنمية الاقتصادية | 47 |
| ملخص الفصل الثاني | 50 |
| خاتمة | 52 |
| قائمة المراجع | 58 |
| فهرس المحتويات | 64 |
| الملخص | 67 |

# الملخص

**ملخص الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة موضوع التجارة غير المنظمة في الجزائر باعتبارها إحدى أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي شهدت انتشارًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، مثل البطالة، وصعوبة الولوج إلى سوق العمل الرسمي، وتعقيد الإجراءات الإدارية. وهدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم التجارة غير المنظمة وخصائصها، وتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم الآليات التي تعتمدها الدولة الجزائرية لمكافحتها وإدماجها ضمن الاقتصاد الرسمي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الإطار المفاهيمي للتجارة غير المنظمة، وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني والمجتمع، ثم دراسة جهود الدولة في الحد منها عبر آليات الضبط الإداري وأجهزة الرقابة، مع التركيز على نظام المقاول الذاتي كآلية حديثة للإدماج الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة غير المنظمة تمثل ظاهرة مركبة ذات آثار إيجابية محدودة تتمثل في توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة، إلا أن آثارها السلبية تبقى أكثر تأثيرًا، من خلال الإضرار بالإيرادات الجبائية، وتشويه المنافسة، وإضعاف فعالية السياسات الاقتصادية، وغياب الحماية القانونية والاجتماعية. كما خلصت الدراسة إلى أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تبني مقاربة شاملة تقوم على التوازن بين الرقابة والإدماج، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع الانتقال التدريجي نحو الاقتصاد الرسمي.

**الكلمات المفتاحية:**

التجارة غير المنظمة، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الضبط الإداري، أجهزة الرقابة، المقاول الذاتي، الاقتصاد الرسمي، الجزائر.

**Résumé :**

Cette étude porte sur le commerce non organisé en Algérie, considéré comme l'un des phénomènes économiques et sociaux les plus marquants de ces dernières années. Son expansion est liée à plusieurs facteurs économiques, sociaux et juridiques, notamment le chômage, les difficultés d'accès au marché du travail formel et la complexité des procédures administratives. L'objectif de cette recherche est de présenter le concept et les caractéristiques du commerce non organisé, d'analyser ses effets économiques et sociaux, ainsi que d'évaluer les mécanismes adoptés par l'État algérien pour le combattre et l'intégrer dans l'économie formelle.

L'étude s'est appuyée sur la méthode descriptive et analytique, à travers l'examen du cadre conceptuel du commerce non organisé, l'analyse de ses répercussions sur l'économie nationale et la société, ainsi que l'étude des efforts de l'État fondés sur les mécanismes de contrôle administratif et les organes de surveillance, en mettant l'accent sur le statut de l'auto-entrepreneur comme outil moderne d'intégration économique.

Les résultats montrent que le commerce non organisé constitue un phénomène complexe présentant certains effets positifs, notamment la création d'emplois et la réduction du chômage, mais dont les effets négatifs demeurent plus importants, tels que la diminution des recettes fiscales, la concurrence déloyale, l'affaiblissement des politiques économiques et l'absence de protection juridique et sociale. L'étude conclut que la lutte contre ce phénomène nécessite une approche globale fondée sur l'équilibre entre le contrôle et l'intégration, la simplification des procédures administratives et l'encouragement de l'intégration progressive dans l'économie formelle.

**Mots-clés :**

Commerce non organisé, économie informelle, économie parallèle, contrôle administratif, organes de contrôle, auto-entrepreneur, économie formelle, Algérie.